ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

المجلد التاسع – العدد الرابع والتسعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2026م
www.ajsp.net

"الاتّفاقات الإبراهيميّة وإعادة تشكيل النظام الإقليميّ العربيّ: القضيّة الفلسطينيّة بين التهميش وإعادة التموضع"

إعداد الباحثين:

هادية جميل الشوفي عامر – الأستاذ الدكتور محمد وليد عبد الرحيم – الدكتورة سناء حمودي

(كلية الحقوق والعلوم السياسية / قسم العلوم السياسية / جامعة بيروت العربيّة)

Received: 09/07/2026 | Revised: 10/07/2026 | Accepted: 17/07/2026 | Published: 02/08/2026

Abstract:

This study examines the impact of the Abraham Accords on the reshaping of the Arab regional order. It analyzes the shift in Arab–Israeli normalization from a settlement-based approach conditioned on resolving the Palestinian question to a new model of regional integration driven by security, economic, and technological interests. The study also explores how this transformation has affected the position of the Palestinian cause, arguing that while the Accords have weakened Palestine's centrality in official Arab decision-making, they have not erased its popular, legal, or international presence. It further shows that the continued occupation, settlement expansion, and recurring confrontations in Gaza and Jerusalem reveal the limits of unconditional normalization and prevent it from evolving into a stable or publicly accepted peace. The study concludes that the Palestinian cause has moved from a position of official Arab centrality to one of contested centrality among governments, peoples, and international actors.

Keywords: Abraham Accords; Arab–Israeli normalization; Arab regional order; Palestinian cause; marginalization; repositioning; peace for peace.

ملخص البحث

يتناول هذا البحث أثر الاتّفاقات الإبراهيميّة في إعادة تشكيل النظام الإقليميّ العربيّ، من خلال تحليل انتقال التطبيع العربيّ–الإسرائيليّ من منطق التّسوية المشروطة بحل القضية الفلسطينيّة إلى منطق الاندماج الإقليميّ القائم على المصالح الأمنيّة والاقتصادية والتكنولوجية. كما يتطرق البحث إلى انعكاس هذا التحول على موقع القضية الفلسطينيّة، مبيّنةً أن هذه الاتّفاقات أسهمت في إضعاف مركزيّة فلسطين في القرار الرسميّ العربيّ، لكنها لم تُلغِ حضورها الشعبيّ والحقوقيّ والدوليّ. كما يُظهر البحث أن استمرار الاحتلال والاستيطان والحرب على غزة والقدس يكشف حدود التطبيع غير المشروط، ويمنع تحوّله إلى سلام مستقر أو مقبول شعبيًا. ويخلص البحث إلى أن القضية الفلسطينية انتقلت من موقع المركزية الرسمية العربية إلى موقع المركزية المتنازع عليها بين الأنظمة والشعوب والفاعلين الدوليين .

الكلمات المفتاحية: الاتّفاقات الإبراهيميّة؛ التطبيع العربيّ–الإسرائيليّ؛ النظام الإقليميّ – العربيّ؛ القضيّة الفلسطينيّة؛ التهميش؛ إعادة التموضع؛ السلام مقابل السلام.

How to Cite This Article

عامر، هـ. ج. ا.، وعبد الرحيم، م. و.، وحمودي، س. (2026). الاتّفاقات الإبراهيميّة وإعادة تشكيل النظام الإقليميّ العربيّ: القضيّة الفلسطينيّة بين التهميش وإعادة التموضع. *المجلة العربية للنشر العلمي(AJSP)* ، 9(94)، (206–216).

المجلد التاسع – العدد الرابع والتسعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2026م
www.ajsp.net

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

المقدمة:

تُعتبر الاتفاقات الإبراهيمية واحدة من أبرز التحولات السياسية التي طرأت على بنية العلاقات العربية . الإسرائيلية في العقد الأخير، ليس لأنها أضافت دولًا عربية جديدة إلى مسار التطبيع فحسب، بل لأنها عبّرت عن انتقال نوعي في منطق التعامل مع الصراع العربيّ – الإسرائيليّ. فبعدما كان التطبيع يُطرح غالبًا بوصفه نتيجة لاحقة لتسوية القضية الفلسطينية أو مرتبطًا بمبدأ «الأرض مقابل السلام»، أخذت هذه الاتفاقات تؤسس لمسار مغاير يقوم على إدماج إسرائيل في النظام الإقليمي العربي عبر قنوات سياسية وأمنية واقتصادية وتكنولوجية، من دون اشتراط حل نهائي وعادل للقضية الفلسطينية. وقد بدأت هذه الاتفاقات عام 2020 مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين، ثم امتدت بصيغ مختلفة إلى المغرب والسودان، ضمن رؤية قدّمتها الأطراف الراعية بوصفها مسارًا لتعزيز السلام الإقليمي والتعاون المشترك.

ولا يمكن فهم هذه الاتفاقات بمعزل عن التحول الأوسع في مفهوم التطبيع ذاته، حيث أنّ التطبيع العربيّ – الإسرائيليّ لم يعد مجرد معاهدات سلام أو تبادل دبلوماسي، بل صار مسارًا مركبًا تتداخل فيه الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية والإعلامية، بما يؤثر في إعادة تعريف طبيعة الصراع ومكانة فلسطين في الوعي والسياسات العربية. كما تميز الدراسة بين مستويات التطبيع، من السلام الرسمي والمعاهدات القانونية إلى التعاون الوظيفي والتطبيع الشعبي والثقافي، وهو تمييز مهم لفهم خصوصية الاتفاقات الإبراهيمية بوصفها انتقالًا من التطبيع القانوني المحدود إلى التطبيع الشبكي والمؤسسي الواسع.

تنبع أهمية هذه الدراسة من كون الاتفاقات الإبراهيمية لا تمثل مجرد تحول في العلاقات الثنائية بين إسرائيل وبعض الدول العربية، بل تعبّر عن إعادة تشكيل في أولويات النظام الإقليمي العربي. فقد انتقلت بعض الدول العربية من اعتبار القضية الفلسطينية مدخلًا ضروريًا لأي علاقة طبيعية مع إسرائيل، إلى مقاربة تعتبر التعاون مع إسرائيل جزءًا من حسابات الأمن، والاقتصاد، والتكنولوجيا، ومواجهة التهديدات الإقليمية. وهنا تبرز إشكالية مركزية: هل أدت هذه الاتفاقات إلى تهميش القضية الفلسطينية وإضعاف موقعها في القرار الرسمي العربي، أم أنها كشفت حدود هذا التهميش من خلال استمرار حضور فلسطين في الرأي العام العربي، وفي القانون الدولي، وفي لحظات التصعيد السياسي والعسكري؟

وتزداد أهمية هذا السؤال في ظل التوتر الواضح بين مستويين متقابلين: مستوى رسمي يميل إلى إعادة ترتيب المصالح والتحالفات بعيدًا عن الشرط الفلسطيني، ومستوى شعبي وحقوقي لا يزال يرى في فلسطين قضية مركزية مرتبطة بالعدالة والاحتلال وحق تقرير المصير. وقد أظهرت التطورات اللاحقة، ولا سيما بعد الحرب على غزة، أن مسارات التطبيع لم تُلغِ حساسية القضية الفلسطينية في المجال العربي، بل جعلت الفجوة أكثر وضوحًا بين خيارات الأنظمة ومواقف قطاعات واسعة من الرأي العام. وقد رصدت تقارير صحافية تصاعد الضغوط الشعبية والاحتجاجات في بعض الدول العربية المطبعة أو المرشحة للتطبيع نتيجة الحرب، وهو ما يكشف أن التطبيع الرسمي لا يعني بالضرورة قبولًا شعبيًا كاملًا أو نهائيًا.

بناءً على ذلك، تتمحور إشكالية المقالة حول السؤال الآتي: إلى أي مدى أسهمت الاتفاقات الإبراهيمية في إعادة تشكيل النظام الإقليمي العربي، وما أثر ذلك في موقع القضية الفلسطينية بين التهميش الرسمي وإمكانات إعادة التموضع الشعبي والحقوقي والدولي؟ وتتفرع عن هذه الإشكالية أسئلة عدة، أبرزها: كيف غيّرت الاتفاقات الإبراهيمية من منطق التطبيع العربيّ – الإسرائيليّ؟ وما مظاهر تراجع مركزية

القضية الفلسطينية في القرار الرسمي العربي؟ وما حدود هذا التراجع في ظل استمرار حضور فلسطين في الوعي الشعبي والسياسي؟ وهل يمكن اعتبار التحولات الراهنة تهميشًا نهائيًا للقضية الفلسطينية، أم إعادة توزيع لمواقعها وأدواتها؟

تنطلق المقالة من فرضية مفادها أن الاتفاقات الإبراهيمية لم تُنهِ مركزية القضية الفلسطينية، لكنها أضعفت حضورها في القرار الرسمي العربي، وفي المقابل أسهمت في دفعها إلى إعادة التموضع في المجال الشعبي والحقوقي والدولي. فالتطبيع غير المشروط يمنح إسرائيل شرعية إقليمية أوسع من دون أن يلزمها بإنهاء الاحتلال أو وقف الاستيطان أو الاعتراف الكامل بالحقوق الفلسطينية، لكنه في الوقت نفسه يبقى محدود القدرة على إنتاج سلام دافئ ومستقر ما دامت جذور الصراع قائمة.

وتعتمد المقالة المنهج الوصفي . التحليلي، من خلال تحليل مضمون الاتفاقات الإبراهيمية ووظائفها السياسية والإقليمية، وربطها بتحولات النظام العربي وموقع القضية الفلسطينية فيه. كما تستفيد من المنهج التاريخي بصورة محدودة لتتبع انتقال التطبيع من نموذج المعاهدات التقليدية إلى نموذج الاندماج الإقليمي، ومن المنهج المقارن عند الحاجة للمقارنة بين التطبيع السابق في حالتي مصر والأردن، والتطبيع الأحدث في إطار الاتفاقات الإبراهيمية. أما حدود الدراسة، فتتمثل زمنيًا في المرحلة الممتدة من إعلان الاتفاقات الإبراهيمية عام 2020 إلى التحولات اللاحقة المرتبطة بالحرب على غزة، وموضوعيًا في دراسة أثر هذه الاتفاقات على موقع القضية الفلسطينية لا في تناول كل تاريخ الصراع العربيّ – الإسرائيليّ.

المبحث الأوّل: الاتّفاقات الإبراهيميّة وتحوّل بنية النظام الإقليميّ العربيّ

مثّلت الاتفاقات الإبراهيمية منعطفًا مهمًا في بنية النظام الإقليميّ العربيّ، لأنها نقلت التطبيع العربيّ . الإسرائيليّ من مستوى العلاقات الرسمية المحدودة أو "السلام البارد"، كما في حالتي مصر والأردن، إلى مستوى أكثر تركيبًا يقوم على التعاون الأمني والاقتصادي والتكنولوجي والثقافي. وبذلك لم تعد العلاقة مع إسرائيل مجرّد معاهدات أو تبادل دبلوماسي، بل أصبحت جزءًا من مسار إقليمي واسع يعيد ترتيب علاقات القوة والمصلحة في الشرق الأوسط، ويؤثر في موقع القضية الفلسطينية داخل السياسات العربية (الشوفي، 2026، ص. ج–د).

ويظهر هذا التحول في أن الاتفاقات الإبراهيمية لم تقتصر على فتح السفارات أو تبادل التمثيل الدبلوماسي، بل أطلقت مسارًا من الاندماج الإقليمي يشمل التجارة، والاستثمار، والتكنولوجيا، والطاقة، والأمن، والتعاون الدفاعي. لذلك رأت دراسة Chatham House أن اتفاقات 2020 بين إسرائيل والإمارات فتحت المجال أمام تكامل سياسي واقتصادي وأمني أوسع، وعلاقات علنية وفرص تجارية ونقل تكنولوجي وحوار أمني إقليمي(Vakil & Quilliam, 2023, pp. 3–6) .

ومن هنا، تكمن أهمية هذه الاتفاقات في أنها أعادت تعريف مفهوم السلام ذاته؛ إذ لم يعد السلام نتيجةً لتسوية سياسية شاملة تنهي الاحتلال وتقرّ الحقوق الفلسطينية، بل صار يُطرح كمسار اندماج وظيفي قد يسبق التسوية أو ينفصل عنها. وهذا ما يميزها عن مبادرة السلام العربية لعام 2002، التي ربطت التطبيع بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة منذ عام 1967، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، وحل عادل لقضية اللاجئين، ثم إقامة علاقات طبيعية في إطار سلام شامل (جامعة الدول العربية، 2002، ص. 1).

المجلد التاسع – العدد الرابع والتسعون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2026م
www.ajsp.net

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

المطلب الأول: من منطق التسوية إلى منطق الاندماج الإقليمي

قام منطق التسوية التقليدي في العلاقات العربية . الإسرائيلية على معادلة واضحة، مفادها أن حلّ القضية الفلسطينية أو تحقيق تقدم جوهري فيها يسبق التطبيع العربي الكامل مع إسرائيل. وقد كرّست مبادرة السلام العربية هذا التصور حين ربطت الاعتراف العربي الجماعي بإسرائيل بإنهاء الاحتلال، والانسحاب من الأراضي المحتلة منذ عام 1967، وقيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، وحل عادل لقضية اللاجئين، بما جعل التطبيع نتيجة لاحقة للتسوية لا مدخلًا سابقًا لها (جامعة الدول العربية، 2002، ص. 1). وقد أشار كوبلو وإفرون وغوتسمان إلى أن هذا التصور ظلّ يحكم المقاربة العربية لعقود، إذ لم تكن العلاقات الرسمية الواسعة مع إسرائيل ممكنة قبل تحقيق السلام الإسرائيلي . الفلسطيني(Koplow et al., 2021, p. 7) .

غير أن الاتفاقات الإبراهيمية دشّنت منطقًا مختلفًا، إذ فصلت عمليًا بين التطبيع وبين الحل الفلسطيني، ووضعت الاندماج الإقليمي قبل التسوية أو بمعزل عنها. فلم تعد العلاقة مع إسرائيل مشروطة بإنهاء الاحتلال أو قيام الدولة الفلسطينية، بل أصبحت مرتبطة بحسابات الأمن الإقليمي، ومواجهة التهديدات المشتركة، والمكاسب الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية. لذلك رأت Sevilla أن هذه الاتفاقات فتحت نموذجًا جديدًا للسلام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكنه ارتكز أساسًا على مصالح الدول الموقعة والوسيط الأميركي، لا على معالجة جوهر الصراع الفلسطيني . الإسرائيلي(Sevilla, 2024, pp. 1–3) . كما خلصت يامان ويغيتبه إلى أن الاتفاقات أعادت تشكيل توازنات القوة في الإقليم، وجعلت القضية الفلسطينية، في منظور بعض الفاعلين العرب، أقل مركزية أمام اعتبارات الأمن والتموضع الإقليمي (Yaman & Yiğittepe, 2023, pp. 879–881).

ويتضح هذا التحول في أن الاتفاقات الإبراهيمية لم تنتظر تسوية عادلة أو نهائية للقضية الفلسطينية، بل نقلت فلسطين من موقع "الشرط السابق" إلى موقع "الملف المؤجل" أو "القابل للإدارة". فقد جرى التطبيع مع استمرار الاحتلال والاستيطان والانقسام الفلسطيني وغياب أي حل نهائي، بما عكس انتقالًا من مبدأ "الأرض مقابل السلام" إلى صيغة أقرب إلى "السلام مقابل السلام" أو "السلام مقابل المصالح". ورغم أن مؤيدي الاتفاقات رأوا فيها وسيلة لفتح نفوذ عربي جديد يمكن توظيفه لاحقًا لمصلحة الفلسطينيين، فإن التجربة العملية لم تُظهر أن التطبيع غير المشروط أنتج ضغطًا جديًا على إسرائيل لإنهاء الاحتلال أو وقف الاستيطان. بل إن هذا النمط من التطبيع يمنح إسرائيل شرعية إقليمية من دون إلزامها بالاعتراف الكامل بالحقوق الفلسطينية (الشوفي، 2026، ص. د).

وقد أكدت دراسات حديثة هذا المعنى؛ إذ يرى كوبلو وإفرون وغوتسمان أن الاتفاقات الإبراهيمية قلبت الافتراض التقليدي القائل إن التطبيع العربي يأتي بعد اتفاق سلام إسرائيلي . فلسطيني، وأضعفت أحد الحوافز الإقليمية التي كان يمكن أن تدفع إسرائيل إلى تقديم تنازلات للفلسطينيين .(Koplow et al., 2021, pp. 2, 7) كما أن الدول المطبّعة أبقت علاقاتها المتنامية مع إسرائيل منفصلة إلى حد كبير عن الملف الفلسطيني، بما عزل الصراع الفلسطيني . الإسرائيلي عن مسار إدماج إسرائيل في المنطقة (Koplow et al., 2021, pp. 40–46).ويتجلى ذلك في الاتفاق الإماراتي . الإسرائيلي الذي ارتبط بتعليق خطة الضم، لكنه لم يتضمن التزامًا إسرائيليًا بإنهاء الاحتلال أو وقف الاستيطان أو الاعتراف بالدولة الفلسطينية؛ بل اكتفى بفتح مجالات واسعة للتعاون في الاستثمار والطيران والابتكار والتجارة والاقتصاد والتبادل الثقافي .(The White House, 2020) وتشير دراسة Chatham House إلى أن إسرائيل التزمت بوقف خطة الضم من دون خطوات إضافية نحو حل الصراع، وأن الاتفاقات صمدت رغم مواجهات غزة والعنف في الضفة، بما يعكس أولوية المصالح العملية لدى أطرافها.(Vakil & Quilliam, 2023, pp. 5–6)

وتعود دوافع هذا التحول إلى تداخل عوامل أمنية واقتصادية واستراتيجية، أبرزها تصاعد المخاوف من إيران، والرغبة في بناء شراكات أمنية، وتحصيل مكاسب تكنولوجية واقتصادية، وتعزيز موقع الدول الموقعة في علاقتها بواشنطن. لذلك اعتُبرت الاتفاقات جزءًا من إعادة ترتيب توازنات القوة في المنطقة، حيث أصبحت إسرائيل شريكًا محتملًا لبعض دول الخليج في مواجهة تهديدات إقليمية مشتركة (Yaman & Yiğittepe, 2023, pp. 879–881). وتذهب فخرو إلى أن المصالح الأمنية والاقتصادية والتحولات الإقليمية ساعدت في التقارب الاستراتيجي بين الخليج وإسرائيل، وأن السياسة الأميركية اتجهت إلى توسيع هذه الاتفاقات على حساب الاهتمام المباشر بالصراع الفلسطيني . الإسرائيلي.(Fakhro, 2024)

ومع ذلك، لا يصحّ القول إن الاتفاقات الإبراهيمية أنهت مركزية القضية الفلسطينية نهائيًا. فالأدق أنها أضعفت حضورها في القرار الرسمي لبعض الدول العربية، لكنها لم تُلغِ موقعها في الوعي الشعبي أو في حسابات الشرعية الإقليمية. فبعض الدول العربية الأساسية، وفي مقدمتها السعودية، ما زالت تربط الاعتراف بإسرائيل بمسار يؤدي إلى دولة فلسطينية، كما أن حرب غزة كشفت أن تجاوز فلسطين في الاتفاقات الرسمية لا يعني تجاوزها في الواقع السياسي والشعبي(Reuters, 2024) . وقد خلص الحكيم إلى أن الاتفاقات لم تحقق مردودًا إيجابيًا واضحًا للقضية الفلسطينية، ولم توقف الاعتداءات الإسرائيلية، وأن التطورات اللاحقة بيّنت صعوبة تصفية القضية ضمن مبدأ "السلام مقابل السلام" (الحكيم، 2025، ص. 1319–1352).

لذلك يمكن القول إن الاتفاقات الإبراهيمية لم تُسقط القضية الفلسطينية من معادلة الشرق الأوسط، لكنها غيّرت موقعها داخل هذه المعادلة. فقد انتقلت من كونها شرطًا رسميًا سابقًا للتطبيع إلى كونها قيدًا أخلاقيًا وشعبيًا وسياسيًا على اكتماله. ومن هنا تبدو صيغة "السلام مقابل السلام"، التي عبّر عنها بنيامين نتنياهو وسعت إلى تجاوز منطق التنازلات الإقليمية للفلسطينيين، أقرب إلى إعادة ترتيب للأولويات الرسمية العربية منها إلى تسوية حقيقية للصراع(Tsurkov & Heller, 2020) . كما أن استمرار الاحتلال والاستيطان والقدس واللاجئين كقضايا مؤجلة يجعل هذا السلام هشًا، لأن التطبيع الرسمي لا يكفي وحده لإنتاج شرعية شعبية أو استقرار إقليمي دائم، مهما توسعت شبكات المصالح والتحالفات (Koplow et al., 2021, pp. 17, 24).

المطلب الثاني: الوظائف الإقليمية الجديدة للاتفاقات الإبراهيمية

لا يمكن اختزال الاتفاقات الإبراهيمية في كونها خطوة دبلوماسية عابرة بين إسرائيل وبعض الدول العربية، لأنها نقلت التطبيع من مستوى الاعتراف السياسي إلى مستوى إعادة بناء شبكات المصلحة الإقليمية. فوظيفتها الأعمق لا تقف عند إنهاء القطيعة أو فتح السفارات، بل تتصل بإدخال إسرائيل في منظومات أمنية واقتصادية وتكنولوجية أوسع، تجعلها شريكًا في قضايا الإقليم لا طرفًا معزولًا عنه. ومن هنا اتخذ التطبيع صورًا متعددة سياسية واقتصادية وثقافية وإعلامية ورياضية ودينية وأمنية، بما يكشف أنه مشروع واسع لإعادة إدماج إسرائيل في البيئة العربية والإقليمية، لا مجرد اتفاق سلام تقليدي (الشوفي، 2026، ص. 227).

وتبرز الوظيفة الأمنية والاستراتيجية لهذه الاتفاقات في سعي بعض الدول إلى بناء ترتيبات جديدة في مواجهة تهديدات إقليمية مركّبة، ولا سيما إيران والجماعات المسلحة العابرة للحدود، مع تراجع الثقة المطلقة بالمظلة الأمنية الأميركية. لذلك لم تعد إسرائيل، في بعض الحسابات الرسمية، عدوًا خارج المنظومة، بل شريكًا محتملًا في الاستخبارات، والأمن السيبراني، والدفاع الجوي، والتكنولوجيا الدفاعية. وقد أشار تقرير Chatham House إلى أن اتفاقات التطبيع بين إسرائيل والإمارات جمعت دولتين تمتلكان تصورات مشتركة للتهديد، وفتحت الباب أمام تكامل سياسي واقتصادي وأمني أوسع، بما في ذلك الحوار حول الأمن الإقليمي ونقل التكنولوجيا (Vakil & Quilliam,

2023, p. 3).كما ربط التقرير هذه الاتفاقات بتحولات البيئة الأمنية وقلق الحلفاء من تبدّل أولويات واشنطن، الأمر الذي دفع نحو ترتيبات إقليمية جديدة (Vakil & Quilliam, 2023, pp. 3–4).

ومن هذه الزاوية، أسست الاتفاقات الإبراهيمية لمنطق تحالفي جديد يقوم على الانتقال من العداء العربيّ . الإسرائيليّ التقليدي إلى الاصطفاف الأمني الوظيفي. فقد أوضحت دراسة Middle East Institute أن هذه الاتفاقات تختلف عن معاهدتي السلام المصرية والإسرائيلية والأردنية والإسرائيلية؛ لأن تلك المعاهدات أنهت مواجهات عسكرية مباشرة، بينما تسعى الاتفاقات الإبراهيمية إلى تعظيم المصالح المشتركة، ومعالجة قضايا الأمن، وبناء جبهة في مواجهة التهديدات الإيرانية .(Middle East Institute, 2021) وقد تعزز هذا الاتجاه بعد نقل إسرائيل إلى نطاق القيادة المركزية الأميركيةCENTCOM ، مما سهّل تطوير التعاون العسكري والأمني العربيّ . الإسرائيليّ، خصوصًا في مجالات الدفاع الجوي والتصدي للصواريخ والطائرات المسيّرة الإيرانية(Middle East Institute, 2025) .

غير أن هذه الوظيفة الأمنية لا تعني قيام حلف إقليمي صلب ومستقر؛ فالتعاون الأمني شيء، والتحالف السياسي الكامل شيء آخر. فبعض الدول العربية، حتى مع انفتاحها على إسرائيل، لا ترغب في الظهور ضمن تحالف علني ضد إيران أو في موقع المتجاهل للسياسات الإسرائيلية تجاه فلسطين. لذلك تبقى هذه الوظيفة محكومة بتوازن دقيق بين الاستفادة من القدرات الإسرائيلية والأميركية، وتجنّب الانفجار الشعبي أو الإقليمي. وقد نبّه Bdour إلى أن الاتفاقات لا يمكن أن تبلغ مداها الكامل من دون بنية إقليمية مستدامة للحوار والتعاون، مع التأكيد أن القضية الفلسطينية لا تزال مؤثرة في السياسة الخارجية العربية والرأي العام (Bdour, 2023, pp. 193–207). ومن هنا، تبقى الوظيفة الأمنية ناقصة ما دامت تتجاوز جوهر الصراع الفلسطيني، لأن أي هندسة أمنية لا تراعي الاحتلال والاستيطان والقدس وغزة تبقى قابلة للاهتزاز عند كل تصعيد كبير، وهو ما ينسجم مع الرؤية التي ترى أن التطبيع غير المشروط يعزز شرعية إسرائيل الإقليمية من دون إلزامها بإنهاء الاحتلال أو وقف الاستيطان أو الاعتراف الكامل بالحقوق الفلسطينية (الشوفي، 2026، ص. د).

أما الوظيفة الاقتصادية والتكنولوجية، فتظهر في محاولة تحويل التطبيع من علاقة سياسية فوقية إلى شبكة مصالح عملية يصعب التراجع عنها. فقد فتحت الاتفاقات مجالات واسعة أمام التجارة، والاستثمار، والطاقة، والمياه، والصحة، والأمن الغذائي، والنقل، والسياحة، والتكنولوجيا، والابتكار. وتميّزت العلاقة الإماراتية . الإسرائيلية عن نماذج السلام السابقة مع مصر والأردن بطابع أكثر علنية وانفتاحًا؛ إذ أبدت شركات إماراتية استعدادًا للعمل مع شركاء إسرائيليين، واستقبلت الإمارات رجال أعمال وزوارًا إسرائيليين على نطاق واسع، إضافة إلى اتفاق الإعفاء من التأشيرات بين الطرفين .(Vakil & Quilliam, 2023, pp. 40–41) كما أشار تقرير MEI إلى أن الاتفاقات فتحت الباب أمام شراكات تجارية واستثمارية جديدة، وأن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات وإسرائيل عام 2023 كانت من أبرز نتائج هذا المسار، رغم تأثر التجارة لاحقًا بالحرب في غزة والتوترات السياسية(Middle East Institute, 2025) .

وتبدو الوظيفة التكنولوجية أكثر عمقًا، لأنها تحاول نقل إسرائيل من صورة "العدو العسكري" إلى صورة "الشريك التكنولوجي". فالتفوق الإسرائيلي في الأمن السيبراني، والزراعة الذكية، وتحلية المياه، والصناعات الدفاعية، والصحة الرقمية، والتكنولوجيا المالية، أصبح يُقدَّم في بعض الخطابات الرسمية بوصفه فرصة للتعاون لا خطرًا على موازين الصراع. وهذا ينسجم مع تحوّل بعض الدول العربية إلى النظر للتكنولوجيا الإسرائيلية كمدخل للاستفادة وتطوير الشراكات، لا كجزء من بنية التفوق الإسرائيلي المرتبطة بالصراع (الشوفي، 2026، ص. 286). وقد أوضحت دراسة Chatham House أن إسرائيل تتيح للإمارات فرص الوصول إلى قدرات متقدمة في البحث والتطوير،

خاصة في قطاعات الصحة، والتكنولوجيا المالية، والطاقة، والأمن، والدفاع، وأن التعاون أخذ يمتد إلى صيغ ثلاثية ومتعددة الأطراف تفتح أسواقًا أوسع أمام الطرفين، مثل الهند والصين.(Vakil & Quilliam, 2023, pp. 40–41)

ويظهر هذا البعد كذلك في ملفات الأمن الغذائي والمياه، حيث توظَّف الخبرة الإسرائيلية في الريّ والزراعة الصحراوية والتقنيات المائية لملاقاة احتياجات خليجية متزايدة. وقد أشار Chatham House إلى تعاون وزارتي الزراعة والأمن الغذائي في إسرائيل والإمارات عام 2021 في سلاسل الغذاء والتكنولوجيا الزراعية، وإلى شراكة Bayunah الإماراتية مع Watergen الإسرائيلية في حلول المياه، بما يدل على أن الطرفين يتعاملان مع هذه العلاقة بوصفها طويلة الأمد لا ظرفية.(Vakil & Quilliam, 2023, p. 50)

ومع ذلك، لا ينبغي تصوير الوظيفة الاقتصادية والتكنولوجية كنجاح نهائي. فالبيانات المتعلقة بالتجارة والاستثمار والإنتاجية والتوظيف وحركة رأس المال ما زالت غير كافية للحكم الحاسم على عمق التكامل الاقتصادي. وقد خلص Massalha إلى أن الاتفاقات تمثل نموذجًا محتملًا للتكامل الاقتصادي الإقليمي، لكنها لا تزال في بداياتها، ولا تسمح المؤشرات المتوافرة بعد بإصدار حكم نهائي حول آثارها الاقتصادية العميقة .(Massalha, 2022, pp. 714–715) لذلك يمكن القول إن الاتفاقات الإبراهيمية نجحت في بناء شبكات مصالح أمنية واقتصادية وتكنولوجية، لكنها لم تنجح بعد في بناء شرعية شعبية أو إقليمية مستدامة. فكلما تصاعدت الحرب في غزة، أو توسع الاستيطان، أو استمر تهويد القدس، عادت هشاشة هذا الاندماج إلى الظهور، وبقيت العلاقة مع إسرائيل محكومة بتناقض واضح بين منطق المصالح الرسمية ومنطق العدالة الفلسطينية.

المبحث الثاني: القضية الفلسطينية بين التهميش وإعادة التموضع

لا ينبغي فهم تهميش القضية الفلسطينية بعد الاتفاقات الإبراهيمية بمعنى اختفائها من النظام العربي أو سقوطها من الوعي الشعبي؛ فهذا استنتاج مبالغ فيه. الأدق أن هذه الاتفاقات أضعفت مركزية فلسطين في القرار الرسمي العربي، لكنها لم تستطع إنهاء حضورها الرمزي والسياسي والحقوقي. فالتطبيع العربيّ – الإسرائيليّ لم يعد مجرد معاهدة أو علاقة دبلوماسية، بل أصبح مسارًا مركبًا سياسيًا وأمنيًا واقتصاديًا وثقافيًا وإعلاميًا، بما يؤدي إلى إعادة تعريف طبيعة الصراع ومكانة فلسطين في السياسات العربية، كما تخلص إلى أن التطبيع غير المشروط يكرّس الشرعية الإقليمية لإسرائيل من دون إلزامها بإنهاء الاحتلال أو وقف الاستيطان أو الاعتراف الكامل بالحقوق الفلسطينية (الشوفي، 2026، ص. ج–د).

ومن الناحية المفاهيمية، يساعدنا عبد الوهاب المسيري على فهم خطورة هذا التحول؛ إذ يرى أن "التطبيع" ليس مجرد إقامة علاقات طبيعية، بل محاولة لإسباغ صفة العمومية والطبيعية على الظواهر الصهيونية، رغم خصوصيتها الاستيطانية الإحلالية. وهذا يعني أن التطبيع، في بعده الأعمق، لا يكتفي بتحويل إسرائيل إلى شريك دبلوماسي، بل يعمل على نزع الطابع الاستعماري عن المشروع الصهيوني، وإظهاره ككيان سياسي عادي يشبه غيره من الدول (المسيري، 1999، ص. 73–75).

المطلب الأول: مظاهر تهميش القضية الفلسطينية بعد الاتفاقات الإبراهيمية

تجلّى تهميش القضية الفلسطينية بعد الاتفاقات الإبراهيمية في انتقالها من موقع الشرط المؤسِّس للتطبيع إلى موقع الملف المؤجَّل أو القابل للإدارة. فمبادرة السلام العربية لعام 2002 ربطت التطبيع العربي الشامل بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، وقيام دولة فلسطينية مستقلة، وحل قضية اللاجئين. أما الاتفاقات الإبراهيمية فقد فتحت مسارات دبلوماسية واقتصادية وأمنية واسعة مع إسرائيل من

دون اشتراط تسوية فلسطينية عادلة، أو وقف فعلي للاستيطان، أو اعتراف واضح بالدولة الفلسطينية. ومن هنا يرى عبد العليم محمد أن الخطر الأساسي لهذه الاتفاقات يكمن في فكّ الارتباط بين التقدم في حل القضية الفلسطينية وبين تطبيع العلاقات العربية . الإسرائيلية، بما يجعل هذه العلاقات متحررة من قيد المسار الفلسطيني (محمد، 2024، ص. 188).

وقد ترافق هذا التحول مع إعادة ترتيب للأولويات الرسمية العربية، حيث تقدمت قضايا الأمن الخليجي، ومواجهة إيران وتركيا، والتحالف مع الولايات المتحدة، والاستفادة من التكنولوجيا الإسرائيلية، على حساب موقع فلسطين في القرار الرسمي. ويصف عبد العليم محمد هذا التحول بـ"خلجنة" المشهد السياسي العربي، أي انتقال مركز الاهتمام من القضية الفلسطينية إلى قضايا الأمن والمصالح الخليجية، بما أتاح إزاحة فلسطين من مركز الوعي الرسمي لمصلحة حسابات إقليمية جديدة (محمد، 2024، ص. 176، 186). ومع ذلك، لا يعني هذا أن التهميش كان مطلقًا؛ فقد بقيت فلسطين قادرة على العودة بقوة عند كل تصعيد كبير، ولا سيما في القدس وغزة. وقد أشار مركز الجزيرة للدراسات إلى أن الاتفاقات الإبراهيمية قفزت على مركزية القضية الفلسطينية، لكنها لم تستطع إلغاء أثرها، إذ أدت حرب غزة لاحقًا إلى إحياء التضامن الشعبي العربي وإرباك مسارات التطبيع، خصوصًا المسار السعودي . الإسرائيلي (الشوبكي، 2024).

وانعكس هذا التهميش أولًا في الخطاب الرسمي العربي، الذي انتقل من التأكيد على فلسطين بوصفها القضية المركزية إلى التعامل معها كواحدة من ملفات عديدة ضمن حسابات الأمن والاقتصاد والتكنولوجيا وموازين القوى. وقد بدا ذلك واضحًا في لغة الاتفاقات نفسها، حيث حلّت مفردات السلام والتسامح والازدهار والتعاون والمستقبل محل مفردات الاحتلال، والحقوق، والانسحاب، والقدس، واللاجئين. وهذه اللغة ليست محايدة تمامًا؛ لأنها تنقل النقاش من سؤال العدالة إلى سؤال المصالح. وقد لاحظ عبد العليم محمد أن الإفراط في استخدام مفردات السلام والازدهار والتسامح يغطي التناقض مع الخطابات العربية والفلسطينية المرتبطة بطبيعة الصراع مع إسرائيل (محمد، 2024، ص. 178). كما أن الصيغ المتعلقة بالحل الفلسطيني جاءت عامة وملتبسة، ولم تتضمن تحديدًا واضحًا لدولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية أو حلًا لقضية اللاجئين، بما يجعلها أقرب إلى تعاطف خطابي منها إلى التزام سياسي ملزم (محمد، 2024، ص. 182).

والأخطر أن بعض الخطاب الرسمي أو شبه الرسمي المرافق للتطبيع أعاد إنتاج جزء من الرواية الإسرائيلية، عبر تقديم إسرائيل كطرف راغب في السلام، مقابل تحميل الفلسطينيين مسؤولية تعطّل التسوية. وهو ما عبّر عنه عبد العليم محمد بثنائية "ملائكية إسرائيل" و"شيطانية الفلسطينيين"، حيث يظهر الإسرائيلي صاحب يد ممدودة للسلام، بينما يُقدَّم الفلسطيني بوصفه رافضًا للفرص ومعطّلًا للحلول (محمد، 2024، ص. 185–186). وهنا تبرز أهمية مقاربة عبد الوهاب المسيري، إذ يرى أن التطبيع لا يعني فقط إقامة علاقات دبلوماسية، بل يتضمن أيضًا تسطيح طبيعة المشروع الصهيوني ونزع خصوصيته الاستيطانية، بحيث تبدو إسرائيل كدولة طبيعية محبة للسلام، لا كقوة احتلال قائمة على الاستيطان والاقتلاع (المسيري، 1999، ص. 73–75).

ولم يتوقف التهميش عند مستوى الخطاب، بل امتد إلى إضعاف أدوات الضغط العربي على إسرائيل. فحين كانت مبادرة السلام العربية تربط التطبيع الشامل بالانسحاب من الأراضي المحتلة، كان العرب يمتلكون ورقة ضغط جماعية: الاعتراف والتطبيع مقابل إنهاء الاحتلال. أما بعد الاتفاقات الإبراهيمية، فقد حصلت إسرائيل على مكاسب تطبيعية وسياسية واقتصادية من دون تقديم تنازلات جوهرية في ملفات الاحتلال والاستيطان والقدس. وقد بيّن عبد العليم محمد أن هذه الاتفاقات تجاهلت المرجعيات الدولية للقضية الفلسطينية، بما فيها قرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية، الأمر الذي أدى إلى تفكيك الموقف العربي الشامل من التسوية والسلام (محمد، 2024، ص. 188–189).

وتؤكد الوقائع اللاحقة محدودية قدرة الاتفاقات على كبح السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس. فقد أشار تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان إلى أن الاستيطان الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، استمر خلال الفترة الممتدة بين تشرين الثاني/نوفمبر 2023 وتشرين الأول/أكتوبر 2024، مع تركيز واضح على الضفة الغربية والقدس الشرقية والجولان المحتل (OHCHR, 2025, pp. 1–18). كما تذكر الأمم المتحدة أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية والقدس الشرقية بلغ نحو 737,332 مستوطنًا، بما يؤكد استمرار تعميق المشروع الاستيطاني رغم مسارات التطبيع (United Nations, 2025). وفي القدس تحديدًا، أدى ضعف الضغط العربي إلى ترك المدينة أمام سياسات التهويد والاستيطان وتغيير الوضع الديموغرافي والسياسي، في وقت يمنح فيه التطبيع غير المشروط إسرائيل شرعية إقليمية أوسع من دون إلزامها بوقف الاستيطان أو الاعتراف الكامل بالحقوق الفلسطينية (الشوفي، 2026، ص. د).

وعليه، فإن الاتفاقات الإبراهيمية لم تُهمّش القضية الفلسطينية من خلال الخطاب فقط، بل من خلال إضعاف جزء مهم من أوراق الضغط العربية تجاه الاحتلال والاستيطان والقدس. ويتمثل ذلك في تفكك الموقف العربي الجماعي، وفتح مجالات التعاون الاقتصادي والتكنولوجي مع إسرائيل من دون ربطها بسلوكها في الأراضي المحتلة، وتراجع القدرة العربية على تحويل قرارات الشرعية الدولية إلى أدوات ضغط فعلية. وتؤكد دراسة الحكيم أن الاتفاقات لم تنتج مردودًا إيجابيًا واضحًا على القضية الفلسطينية، ولم توقف الاعتداءات الإسرائيلية، كما كشفت حرب غزة صعوبة تصفية القضية أو تهميشها ضمن مبدأ "السلام مقابل السلام" (الحكيم، 2025، ص. 1319–1352). لذلك يبقى الأدق القول إن الاتفاقات الإبراهيمية أضعفت مركزية فلسطين رسميًا، لكنها لم تُنهِ القضية؛ بل نقلت مركز الثقل من الضغط الرسمي العربي إلى مجالات أخرى، مثل الرأي العام، والقانون الدولي، والمقاومة الشعبية، وحركات المقاطعة والحقوق المدنية.

المطلب الثاني: حدود التهميش وإمكانات إعادة التموضع الفلسطيني

لا يعني تهميش القضية الفلسطينية بعد الاتفاقات الإبراهيمية خروجها من الوعي العربي أو من المجال الدولي، بل يعني أساسًا تراجع موقعها في أولويات القرار الرسمي لبعض الأنظمة التي فصلت التطبيع عن شرط التسوية العادلة. لذلك، فالأدق الحديث عن تهميش رسمي نسبي، لا عن إلغاء كامل للقضية. فالتطبيع غير المشروط قد يمنح إسرائيل شرعية إقليمية أوسع من دون إلزامها بإنهاء الاحتلال أو وقف الاستيطان أو الاعتراف الكامل بالحقوق الفلسطينية، لكنه يبقى عاجزًا عن إنتاج "سلام دافئ" ما دام الاحتلال والحصار والتهويد قائمًا. وتساعد مقاربة عبد الوهاب المسيري على فهم هذا التناقض؛ إذ إن التطبيع في عمقه لا يقتصر على تبادل السفارات، بل يسعى إلى جعل الكيان الصهيوني كيانًا "طبيعيًا" في الوعي السياسي والثقافي، أي نزع طابعه الاستيطاني والإحلالي، وهو ما يصطدم بذاكرة عربية وفلسطينية ترى أن جوهر الصراع لم يُحلّ بعد (المسيري، 1999، ص. 14–16، 252).

وتكشف لحظات التصعيد في القدس وغزة حدود هذا التهميش بوضوح. فقد أظهرت حرب غزة بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 أن التطبيع الرسمي لا يعني قبولًا شعبيًا واسعًا بإسرائيل، ولا يستطيع محو البعد الوجداني والحقوقي للقضية الفلسطينية. وتشير نتائج "الباروميتر العربي" إلى أن دعم التطبيع مع إسرائيل في سبع دول عربية شملتها استطلاعات 2023–2024 لم يتجاوز 13% في أي منها، كما تراجع في المغرب من 31% عام 2022 إلى 13% بعد الحرب على غزة(Arab Barometer, 2025) . ويؤكد "المؤشر العربي 2025" الاتجاه نفسه، إذ رأى 44% من الرأي العام العربي أن إسرائيل تمثل التهديد الأكبر للأمن العربي، مقابل 21% للولايات

المتحدة و6% لإيران، كما اعتبر 84% من المستجيبين أن سياسات إسرائيل تهدد أمن المنطقة واستقرارها (Arab Center for Research and Policy Studies, 2025).

وتبرز أهمية غزة والقدس في أنهما تعيدان القضية الفلسطينية من المجال الدبلوماسي البارد إلى المجال الشعبي الحي. فالقدس ليست ملفًا تفاوضيًا فحسب، بل رمز ديني وسياسي وهوياتي عابر للحدود، وغزة تتحول في لحظات الحرب إلى اختبار أخلاقي لخطاب التطبيع كله. لذلك، فإن الرأي العام لا يلغي الاتفاقات بالضرورة، لكنه يقيّد توسعها ويمنع تحولها إلى قبول اجتماعي شامل. ولا يقتصر هذا الحضور الشعبي على التعاطف، بل يظهر في المقاطعة، والتبرع، والنشر الرقمي، والاحتجاجات؛ فقد أفاد 84% من الكويتيين الذين شملهم استطلاع آذار/مارس 2024 أنهم قاطعوا شركات داعمة لإسرائيل، و62% تبرعوا لغزة، و40% نشروا رسائل مؤيدة لفلسطين عبر الإنترنت، و22% شاركوا في أنشطة تضامنية عامة(Arab Barometer, 2025) .

وإلى جانب الحضور الشعبي، برزت إمكانات إعادة التموضع الفلسطيني في المجال الدولي والقانوني. فبعد تراجع أدوات الضغط العربي التقليدية، اتجهت القضية الفلسطينية أكثر نحو الأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، وحملات الاعتراف بالدولة الفلسطينية. وقد مثّل الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في 19 تموز/يوليو 2024 محطة مهمة، حين اعتبرت المحكمة أن استمرار وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني، بما أعاد وضع الاحتلال نفسه في موضع المساءلة الدولية (International Court of Justice, 2024).كما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 أيار/مايو 2024 قرارًا يمنح فلسطين حقوقًا وامتيازات إضافية في المشاركة داخل المنظمة، ويدعو مجلس الأمن إلى إعادة النظر إيجابيًا في طلب عضويتها الكاملة (United Nations General Assembly, 2024).كذلك، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 مذكرتي توقيف بحق بنيامين نتنياهو ويوآف غالانت، في تطور يعكس اتساع المجال القانوني المتاح للفلسطينيين وحلفائهم في مواجهة الإفلات من العقاب.(International Criminal Court, 2024)

ومع ذلك، لا ينبغي تصوير هذا المسار كبديل كامل عن الفعل السياسي الفلسطيني والعربي؛ فالقانون الدولي يفتح مجالات ضغط، لكنه لا ينهي الاحتلال تلقائيًا، كما أن المقاومة الشعبية والسياسية تحتاج إلى وحدة فلسطينية ورؤية استراتيجية قادرة على تحويل التضامن إلى مكاسب سياسية. وعليه، يمكن القول إن الاتفاقات الإبراهيمية همّشت فلسطين رسميًا، لكنها لم تستطع إخراجها من النظام الإقليمي والدولي. فقد عادت القضية عبر ثلاث قنوات متداخلة: الرأي العام العربي، والقانون الدولي، والمقاومة الشعبية والسياسية. وبذلك تتأكد الفرضية الأساسية: الاتفاقات الإبراهيمية لم تُنهِ مركزية القضية الفلسطينية، بل نقلتها من المجال الرسمي العربي إلى مجالات شعبية وحقوقية ودولية أكثر تعقيدًا وتأثيرًا.

الخاتمة:

خلص البحث إلى أن الاتفاقات الإبراهيمية لم تكن مجرّد تطور دبلوماسي في مسار العلاقات العربية . الإسرائيلية، بل مثّلت تحولًا بنيويًا في طريقة تفكير بعض الأنظمة العربية بموقع إسرائيل داخل النظام الإقليمي. فقد نقلت هذه الاتفاقات التطبيع من مستوى الاعتراف السياسي المحدود إلى مستوى الاندماج الوظيفي، حيث بات الأمن والاقتصاد والتكنولوجيا والطاقة والابتكار أدوات لإعادة بناء شبكة مصالح جديدة تتجاوز الشرط الفلسطيني التقليدي.

وقد أظهر البحث أن التحول الأخطر تمثّل في الانتقال من معادلة «**الأرض مقابل السلام**» إلى صيغة أقرب إلى "**السلام مقابل المصالح**"؛ أي إن التطبيع لم يعد نتيجة لتسوية عادلة تنهي الاحتلال وتقرّ الحقوق الفلسطينية، بل أصبح مسارًا سابقًا على التسوية، وربما منفصلًا عنها. وبهذا المعنى، حصلت إسرائيل على مكاسب إقليمية وسياسية واقتصادية من دون أن تقدّم التزامات جوهرية تتصل بوقف الاستيطان أو إنهاء الاحتلال أو الاعتراف الكامل بالحقوق الوطنية الفلسطينية.

غير أن هذا التحول لم يؤدِّ إلى إلغاء القضية الفلسطينية، بل أعاد توزيع مواقعها. فقد تراجعت فلسطين في القرار الرسمي لبعض الأنظمة العربية، لكنها بقيت حاضرة في الوعي الشعبي، وفي القانون الدولي، وفي لحظات التصعيد الكبرى، ولا سيما في غزة والقدس. ولذلك فإن التهميش الذي أصابها كان تهميشًا نسبيًا ومتنازعًا عليه، لا تهميشًا نهائيًا.

ويؤكد البحث أن القضية الفلسطينية انتقلت من موقع **المركزية الرسمية العربية** إلى موقع **المركزية المتنازع عليها** بين الأنظمة والشعوب والفاعلين الدوليين. فبينما حاولت الاتفاقات الإبراهيمية بناء سلام قائم على المصالح، أعاد استمرار الاحتلال والاستيطان والحصار والتهويد تذكير الإقليم بأن السلام لا يستقر إذا تجاوز جوهر الصراع. ومن ثم، يبقى مستقبل هذه الاتفاقات هشًّا ما لم يرتبط بمسار سياسي عادل يعيد الاعتبار للحقوق الفلسطينية، ويحوّل السلام من شبكة مصالح عابرة إلى تسوية حقيقية قابلة للاستمرار.

المصادر والمراجع:

أولًا: المصادر والمراجع العربية

البراري، حسن. (2024، 21 شباط/فبراير). التداعيات الجيوسياسية للحرب على غزة. مركز الجزيرة للدراسات.

جامعة الدول العربية. .(2002) مبادرة السلام العربية. القمة العربية الرابعة عشرة، بيروت.

الحكيم، أشرف. (2025). إشكالية العلاقة بين الاتفاقيات الإبراهيمية والقضية الفلسطينية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 39(2)، 1319–1352. https://doi.org/10.21608/sjrbs.2025.270461.1631

الشوفي، هادية. .(2026) إستراتيجيات التطبيع العربيّ – الإسرائيليّ وتأثيره على القضية الفلسطينية [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة بيروت العربية.

المسيري، عبد الوهاب. .(1999) موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد. القاهرة: دار الشروق.

محمد، عبد العليم. (2024). "اتفاقيات أبراهام" والنموذج الجديد للتطبيع: قراءة تحليلية. مجلة الدراسات الفلسطينية، 140، 173189–.

ثانيًا: المصادر والمراجع الأجنبية

Al-Eshaq, Saoud, & Bakir, Ali. (2025). Dynamic security regime: Analyzing UAE-Israel security and defense cooperation post Abraham Accords. Alternatives: Global, Local, Political. https://doi.org/10.1177/03043754251359980

Arab Barometer. (2025, January 9). MENA publics and the future of normalization with Israel.

Arab Center for Research and Policy Studies. (2025). Arab Opinion Index 2024–2025: In brief. Arab Center for Research and Policy Studies.

Bdour, Farah. (2023). Jordan and the Abraham Accords. Orbis, 67(2), 193–207. https://doi.org/10.1016/j.orbis.2023.03.004

El-Masry, Ahmed. (2021, June 9). The Abraham Accords and their cyber implications: How Iran is unifying the region's cyberspace. Middle East Institute.

Fakhro, Elham. (2024). The Abraham Accords: The Gulf States, Israel, and the limits of normalization. Columbia University Press.

International Court of Justice. (2024, July 19). Legal consequences arising from the policies and practices of Israel in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem: Advisory opinion.

International Criminal Court. (2024, November 21). Situation in the State of Palestine: ICC Pre-Trial Chamber I rejects the State of Israel's challenges to jurisdiction and issues warrants of arrest for Benjamin Netanyahu and Yoav Gallant.

Koplow, Michael, Efron, Shira, & Gottesman, Evan. (2021). The new normal: Arab normalization and the Israeli-Palestinian conflict. Israel Policy Forum.

Massalha, Mona Elinat. (2022). Economic effects of regional economic integration: The case of the Abraham Accords. Open Journal of Political Science, 12(4), 702–717. https://doi.org/10.4236/ojps.2022.124038

Murciano, Gil. (2020, October 8). The Abraham Accords: An invitation to rethink the Arab-Israeli conflict. Stiftung Wissenschaft und Politik.

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights. (2025, March 18). Israeli settlements in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, and in the occupied Syrian Golan: Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights (A/HRC/58/73). United Nations.

Reuters. (2024, October 28). Israel wants more peace deals with Arab countries after war, Netanyahu says.

Robbins, Michael, & Jamal, Amaney. (2025, June 12). A hidden force in the Middle East: How Arab public opinion constrains normalization with Israel. Arab Barometer / Foreign Affairs.

Sevilla, Henelito Jr Arias. (2024). The Abraham Accords and peace in the Middle East: Regional reception and implications. Center of Middle Eastern Studies, 17(1), 1–12. https://doi.org/10.20961/cmes.17.1.85649

The White House. (2020, September 15). Abraham Accords peace agreement: Treaty of peace, diplomatic relations and full normalization between the United Arab Emirates and the State of Israel.

United Nations General Assembly. (2024, May 10). Admission of new members to the United Nations (A/RES/ES-10/23). United Nations.

Vakil, Sanam, & Quilliam, Neil. (2023). The Abraham Accords and Israel–UAE normalization: Shaping a new Middle East. Royal Institute of International Affairs / Chatham House. https://doi.org/10.55317/9781784135584

Yaman, Dilek, & Yiğittepe, Levent. (2023). Israel Gulf expansion within regional security complex theory: The effect of the Abraham Accords on the power balances in the region. Karamanoğlu Mehmetbey Üniversitesi Sosyal ve Ekonomik Araştırmalar Dergisi, 25(45), 879–901.

حقوق الطبع والنشر © 2026 محفوظة لـ: المجلة العربية للنشر العلمي(AJSP)